



Distr.
GENERAL

A/40/1008
9 December 1985
ARABIC
ORIGINAL : FRENCH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الأربعون
البند ٩٢ من جدول الأعمال

عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام

تقرير اللجنة الثالثة

المقرر : السيد بول ديزيرييه كابور (بوركينا فاسو)

أولا - مقدمة

١- قررت الجمعية العامة ، في جلستها العامة الثالثة ، المعقودة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ ، بناء على توصية المكتب ، أن تدرج في جدول أعمال دورتها الأربعين البند المعنون "عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام :

"(أ) تنفيذ برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة : تقرير الأمين العام ؛

"(ب) المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ؛

"(ج) صندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة للمرأة : تقرير الأمين العام ؛

"(د) منع البغاء .

وأن تحيله إلى اللجنة الثالثة .

٢- ونظرت اللجنة الثالثة في هذا البند مقترنا بالبندين ٩٩ و ١٠٠ في جلساتها من ٢٤ إلى ٢٤ و ٤٦ و ٤٨ ومن ٥٥ إلى ٥٧ ، المعقودة في ٢٨ و ٣٠ و ٣١ تشرين الاول/اكتوبر و ١ ومن ٤ إلى ٧ و ١٩ و ٢١ و ٢٧ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ . ويرد سرد لمناقشات اللجنة بهذا الصدد في المحاضر الموجزة ذات الملحة (A/C.3/40/SR.24-34 و 46 و 48 ومن 55 الى 57) .

٣- وفيما يتعلق بالبند ٩٢ ، كانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة :

(١) تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الفصل الثالث ، الفرع جيم (A/40/3) (١) ؛

(ب) مذكرة من الامين العام بشأن الخبرات الوطنية المتصلة بتحسين حالة المرأة في المناطق الريفية (A/40/239 و Add.1) ؛

(ج) مذكرة من الامين العام بشأن اشراك المرأة وادماجها بصورة فعالة في عملية التنمية : الدرامة الاستقصائية العالمية عن دور المرأة في عملية التنمية (A/40/703 و Corr.1) ؛

(د) تقرير الامين العام بشأن صندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمرأة (A/40/727 و Corr.1) ؛

(هـ) تقرير الامين العام بشأن وظائف الموظفين في الرتب العالية في برامج المرأة في اللجان الاقليمية (A/40/838) ؛

(و) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم (A/CONF.116/28 ومن Corr.1 الى 4) ؛

(ز) رسالة مؤرخة في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٥ وموجهة إلى الامين العام من القائم بالاعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لاسرائيل لدى الامم المتحدة (A/40/188-E/1985/60) ؛

(١) سيصدر بوصفه من الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الاربعون ، الملحق رقم ٣ (A/40/3/Rev.1) .

.../...

(ج) رسالة مؤرخة في ٣ حزيران/يونيه ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للهند لدى الأمم المتحدة (A/40/365) ؛

(ط) رسالة مؤرخة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لاتفوليا لدى الأمم المتحدة ، يحيل بها الاعلان السياسي الختامي والاعلان الاقتصادي اللذين اعتمدهما مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز المعقود في لواندا في الفترة من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ (A/40/854-S/17610 و Corr.1) .

٤- وفي الجلسة ٢٤ ، المعقودة في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ، أدلت اللجنة العامة المساعدة للتنمية الاجتماعية والشؤون الإنسانية ببيان استهلاكي (انظر A/C.3/40/SR.24 الفقرات من ١ إلى ١٢) .

ثانيا - النظر في مشاريع المقترحات

ألف - مشروع القرار A/C.3/40/L.28/Rev.1

٥- وفي الجلسة ٤٦ ، المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل بلغاريا مشروع قرار (A/C.3/40/L.28/Rev.1) معنون "دور المرأة في المجتمع" ، مقدم من الأرجنتين وبلغاريا وبوركينا فاسو والجمهورية الديمقراطية الألمانية وزامبيا وفييت نام وكوبا ومنغوليا ونيجيريا ، ونقحه على النحو التالي :

(أ) في السطر الثالث من الفقرة ٤ من المنطوق ، استعاض عن عبارة "لتعزيز حماية الامومة" بعبارة "لتعزيز حمايتها" ؛

(ب) في السطر الثاني من الفقرة ٥ من المنطوق ، استعاض عن كلمة "الامومة" بكلمة "الوالدية" .

٦- وفي الجلسة نفسها ، اقترح ممثل باكستان تنقيحا شفويا للفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار ، تضاف بمقتضاه عبارة "والتدخل الاجنبي ، والاحتلال والسيطرة الاجنبية" بعد عبارة " والفعل المنصري" . ووافق مقدمو مشروع القرار على هذا التنقيح .

٧- وفي الجلسة نفسها ، اقترح ممثل كولومبيا تنقيحاً شفويًا آخر للفقرة الرابعة من الديباجة ، تضاف بمقتضاء عبارة "والأرهاب بجميع أشكاله" بعد عبارة "السيطرة الأجنبية" . وقد وافق مقدمو مشروع القرار أيضا على ذلك التنقيح .

٨- وبعد إجراء تبادل للآراء بهدف أن توضع في الاعتبار اقتراحات قدمها ممثل المغرب ، وافق مقدمو مشروع القرار على أن تستخدم في النسختين الإسبانية والفرنسية للفقرة ٥ من المنطوق عبارتي paternite et و paternidad y maternidad و maternite ، على الترتيب ، ترجمة للكلمة الانكليزية "parenthood" .

٩- وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.3/40/L.28/Rev.1 ، بصيغته المنقحة شفويًا ، دون تصويت (انظر الفقرة ٢٩ ، مشروع القرار الأول) .

باء - مشروع القرار A/C.3/40/L.33

١٠- وفي الجلسة ٤٨ ، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية مشروع قرار (A/C.3/40/L.33) معنون "مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين" ، مقدم من اثيوبيا وأفغانستان وأنغولا وبلغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية والجمهورية الديمقراطية الألمانية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية والعراق وغامبيا وفيت نام وكوبا والكونغو ومالي ومدغشقر ومنغوليا ونيجييريا ونيكاراغوا وهنغاريا واليمن الديمقراطية ، ونقح شفويًا الفقرة ٧ من المنطوق بإضافة عبارة "الاستراتيجيات المرتقبة للنهوض بالمرأة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠" في نهاية الفقرة .

١١- وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.3/40/L.33 ، بصيغته المنقحة شفويًا ، دون تصويت (انظر الفقرة ٢٩ ، مشروع القرار الثاني) .

جيم - مشروع القرار A/C.3/40/L.36

١٢- وفي الجلسة ٤٨ ، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل فرنسا مشروع قرار (A/C.3/40/L.36) معنون "منع البغاء" ، مقدم من اسبانيا وايطاليا وجمهورية افريقيا الوسطى وفرنسا ولبنان وهندوراس ، وكذلك من جمهورية ألمانيا الاتحادية ورواندا والسنغال .

١٢- وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار (A/C.3/40/L.36) دون تصويت (انظر الفقرة ٢٩ ، مشروع القرار الثالث) .

دال - مشروع القرار

١٤- وفي الجلسة ٤٨ ، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل جامايكا مشروع قرار (A/C.3/40/L.37) معنون "صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة" ، قدمته اثيوبيا وأوغندا وبوتسوانا وبوليفيا وجامايكا والجمهورية الديمقراطية الألمانية ورواندا وزائير وصاحل العاج (كوت ديفوار) والسنغال وسوازيلند والسويد وغامبيا وغيانا وكينيا وليسوتو والمغرب والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والنرويج والهند وهولندا واليابان ، وكذلك استراليا وجزر القمر والكاميرون وكندا ومالي ونيجيريا ، واشتركت في تقديمه بعد ذلك الفلبين وكوستاريكا وكولومبيا وهندوراس ، ثم نقح شفويا الفقرة ٢ من المنطوق بحذف الأقواس منها .

١٥- وفي الجلسة نفسها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.3/40/L.37 دون تصويت (انظر الفقرة ٢٩ ، مشروع القرار الرابع) .

هاء - مشروع القرار A/C.3/40/L.41

١٦- وفي الجلسة ٤٨ ، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل كندا مشروع قرار (A/C.3/40/L.41) معنون "ادماج اهتمامات المرأة في برنامج عمل اللجان الإقليمية" ، مقدم من جزر البهاما وكندا ، وكذلك من اندونيسيا وبربادوس والفلبين وكينيا والنرويج ونيبال .

١٧- وفي الجلسة نفسه ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.3/40/L.41 دون تصويت (انظر الفقرة ٢٩ ، مشروع القرار الخامس) .

واو - مشروع القرار A/C.3/40/L.34 و Rev.1

١٨- في الجلسة ٥٥ ، المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، أعلن ممثل منغوليا

ان مشروع القرار (A/C.3/40/L.34/Rev.1) ^(٢) المعنون "الخبرات الوطنية المتصلة بتحسين حالة المرأة في المناطق الريفية" المقدم من افغانستان ، بنغلاديش ، بنن ، بوركينا فاسو ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، رواندا ، ساحل العاج (كوت ديفوار) ، غينيا ، فييت نام ، الكامبيرون ، كوبا ، مدغشقر ، المغرب ، منغوليا ، نيبال ، نيجيريا ، نيكاراغوا قد محب وقام بإعادة عرض مشروع القرار الاصلي (A/C.3/40/L.34) .

١٩ - وفي الجلسة ٥٦ المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، ذكر ممثل إدارة الشؤون المالية أن مشروع القرار A/C.3/40/L.34 ليست له أية آثار على الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٦-١٩٨٧ .

٢٠ - وفي الجلسة ذاتها ، اعتمدت اللجنة مشروع القرار A/C.3/40/L.34 دون تصويت (انظر الفقرة ٢٩ ، مشروع القرار السادس) .

زاي - مشروع القرار A/C.3/40/L.29

٢١ - في الجلسة ٤٨ ، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ، عرض ممثل الدانمرك مشروع القرار (A/C.3/40/L.29) المعنون "الإعراب عن التقدير لحكومة وشعب كينيا بمناسبة انعقاد المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم المنجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام" المقدم من الأرجنتين ، تايلند ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، زامبيا ، السنغال ، الصين ، كندا ، مصر ، المكسيك ، يوغوسلافيا ، فضلا عن الاردن ، واستراليا ، واندونيسيا ، وأوغندا ، وبنن ، وبوروندي ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، وجيبوتي ، ورواندا ، وزائير ، وزمبابوي ، وشيلي ، وغينيا ، والفلبين ، وكوستاريكا ، ونيبال ، الذين انضمت اليهم بعد ذلك باكستان ، وترينيداد وتوباغو ، وسوازيلند ، وسورينام ، والكامبيرون .

٢٢ - وفي الجلسة ٥٦ ، المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، اعتمدت اللجنة بالإجماع مشروع القرار A/C.3/40/L.29 (انظر الفقرة ٢٩ ، مشروع القرار السابع) .

(٢) أعلن ممثل الكامبيرون ان وفده قد انسحب من قائمة المشتركين في تقديم مشروع القرار A/C.3/40/L.34/Rev.1 .

حاء - مشروع القرار A/C.3/40/L.47 و Rev.1

٢٣ - في الجلسة ٤٨ ، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ، قام ممثل يوغوسلافيا نيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة الاعضاء في مجموعة ال ٧٧ ، بعرض مشروع القرار (A/C.3/40/L.47) المعنون "تنفيذ استراتيجيات نيروبي المرتقبة للنهوض بالمرأة" ونقحة شفويا بالاستعاضة عن العبارة "تعزيز الاجهزة الوطنية المناسبة" بالعبارة "تعزيز الاجهزة الوطنية ، حسب الاقتضاء" ، في الفقرة ٥ من المنطوق .

٢٤ - وفي الجلسة ٥٥ ، المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ، قام ممثل يوغوسلافيا ، نيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة الاعضاء في مجموعة ال ٧٧ ، بعرض مشروع قرار منقح (A/C.3/40/L.47/Rev.1) ، نقت فيه الفقرتان ١٩ و ٢٠ اللتان نصهما :

"١٩ - تحيط علما مع الارتياح بتعيين المنسق المعني بتحسين مركز المرأة في الامانة العامة للامم المتحدة ، الذي ينبغي أن يستمر في تخطيط وتنفيذ إجراءات وبرامج إيجابية لتحسين مركز المرأة في الامانة العامة ورصد التقدم المحرز ؛

"٢٠ - تطلب الى الامين العام ورؤساء الوكالات المتخصصة وهيئات الامم المتحدة الأخرى أن يضعوا أهداف جديدة خمسية السنوات على كل صعيد للنسبة المئوية للنساء اللاتي يشغلن وظائف من الفئة الفنية وفي مراكز اتخاذ القرارات ، وفقا للمعايير التي وضعتها الجمعية العامة ، لا سيما معيار التوزيع الجغرافي العادل ، لكي تشغل المرأة بحلول عام ١٩٩٠ ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من جميع وظائف الفئة الفنية والوظائف في مراكز اتخاذ القرارات ، وأن يحددوا أهدافا أخرى كل خمس سنوات" ؛

ليصبح نصهما :

"١٩ - تحيط علما مع الارتياح بتعيين المنسق المعني بتحسين مركز المرأة في الامانة العامة للامم المتحدة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٤٥/٢٩ ، وفي هذا السياق ، بأنه ينبغي للأمين العام أن يواصل تخطيط وتنفيذ اجراءات وبرامج ايجابية لتحسين مركز المرأة في الامانة العامة ورصد التقدم المحرز ؛

.../...

٢٠ - تطلب الى الامين العام ورؤساء الوكالات المتخصصة وهيئات الامم المتحدة الاخرى أن يضعوا أهداف جديدة خمسية السنوات على كل معييد للنسبة المئوية للنساء اللاتي يشغلن وظائف من الفئة الفنية وفي مراكز اتخاذ القرارات ، وفقا للمعايير التي وضعتها الجمعية العامة ، لا سيما معيار التوزيع الجغرافي العادل ، حتى يمكن تحقيق اتجاه تصاعدي واضح في تطبيق قرار الجمعية العامة ١٤٣/٢٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ ، على عدد وظائف الفئة الفنية والوظائف في مراكز اتخاذ القرارات التي تشغلها المرأة بحلول عام ١٩٩٠ ، وأن يحددوا أهدافا أخرى كل خمس سنوات" .

٢٥ - وبصدد مشروع القرار ، قدم الامين العام بيانا بالاشارة المتعلقة بالميزانية البرنامجية (A/C.3/40/L.58) .

٢٦ - وفي الجلسة ٥٧ ، المعقودة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ، اقترح ممثل استراليا تنقيحا شفويا لمشروع القرار بالاستعانة عن العبارة الواردة في نهاية الفقرة ٢٥ من المنطوق وهي "وأن يواصلوا برامج الامم المتحدة الإذاعية الاسبوعية المعنية بالمرأة في ضوء التوصيات الواردة في هذه الاستراتيجيات" بالعبارة التالية :

"وترجو كذلك من الامين العام أن يرصد اعتمادا في الميزانية العادية لاستمرار البرامج الإذاعية الاسبوعية الحالية المعنية بالمرأة ، مع اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوزيعها باللغات المختلفة ، وذلك في ضوء التوصية الواردة في هذه الاستراتيجيات" .

وقبل ممثل يوغوسلافيا هذا التنقيح نيابة عن مقدمي مشروع القرار .

٢٧ - وفي الجلسة ذاتها ، استمعت اللجنة الى بيان من ممثل إدارة الشؤون المالية .

٢٨ - وفي الجلسة ذاتها ، صوتت اللجنة على مشروع القرار A/C.3/40/L.47/Rev.1 على النحو التالي :

(أ) اعتمدت الفقرة ٢٥ من المنطوق ، بصيغتها المنقحة شفويا ، بأغلبية ١٣٤ صوتا مقابل صوتين ، وامتناع عضوين عن التصويت ؛

(ب) اعتمد مشروع القرار ككل ، بصيغته المنقحة شفويا ، دون تصويت (انظر الفقرة ٢٩ ، مشروع القرار الثامن) .

ثالثا - توصيات اللجنة الثالثة

٢٩ - توصي اللجنة الثالثة بأن تعتمد الجمعية العامة مشاريع القرارات التالية :

مشروع القرار الأول

دور المرأة في المجتمع

إن الجمعية العامة ،

إذ تعيد تأكيد أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، وأهمية إعلان مكسيكو لعام ١٩٧٥ بشأن مساواة المرأة ومساهمتها في التنمية والسلام^(٣) ، وخطة العمل العالمية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة^(٤) وبرنامج العمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة^(٥) ،

(٣) تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة ، مكسيكو ، ١٩ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.76.IV.1) ، الفصل الأول .

(٤) المرجع نفسه ، الفصل الثاني ، الفرع ألف .

(٥) تقرير المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، كوبنهاغن ، ١٤ - ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٠ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.80.IV.3 والتصويب) ، الفصل الأول ، الفرع ألف .

واذ ترحب بنتائج المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، المعقود في نيروبي في الفترة من ١٥ الى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، ولاسيما ما تم في نيروبي من اعتماد للاستراتيجيات المرتقبة للنهوض بالمرأة (٦) ،

واذ تلاحظ أن السلم العادل والدائم والتقدم الاجتماعي وكذلك إقامة نظام اقتصادي دولي جديد تقتضي المشاركة النشطة من جانب المرأة في توطيد السلم والتعاون الدوليين وفي عملية التنمية ،

واذ تضع في اعتبارها أن عدم المساواة في الميدان الاقتصادي ، والاستعمار والعنصرية والتمييز العنصري ، والفصل العنصري ، والتدخل الاجنبي ، والاحتلال ، والسيطرة الاجنبية ، والإرهاب بجميع أشكاله ، وأعمال العدوان والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، وانتهاك حقوق الإنسان والحريات الاساسية تشكل عائقا يحول دون تحقيق المساواة الحقيقية والمصادقة وإدماج المرأة في المجتمع ،

واقترنعا منها بضرورة أن يكفل لجميع النساء الأعمال الكاملة للحقوق الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (٧) وفي المهددين الدوليين الخاصين بحقوق الانسان (٨) وفي المكوك الاخرى ذات الصلة في هذا الميدان ،

واذ تسلم بأن تحقيق إشراك المرأة على قدم المساواة وبصورة كاملة في جميع مجالات النشاط يشكل جزءا لا يتجزأ من التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجميع البلدان ،

(٦) تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام (A/CONF.116/28 ومن Corr.1 الى 4) ، الفصل الاول ، الفرع ألف .

(٧) القرار ١٨٠/٣٤ ، المرفق .

(٨) القرار ٣٣٠٠ ألف (د - ٢١) ، المرفق .

وإدراكا منها لأن الجهود الرامية إلى تعزيز مركز المرأة ، من جميع جوانبه ، وادماجها بشكل كامل في المجتمع تتجاوز حدود مشكلة المساواة القانونية ، وأن الأمر يحتاج إلى تحوّل هيكلي أعمق في المجتمع وتغييرات في العلاقات الاقتصادية الراهنة والقضاء على التحيزات التقليدية عن طريق التعليم ونشر المعلومات لتهيئة الظروف للمرأة كي تنمي تماما قدراتها الفكرية والبدنية وكي تشارك بنشاط في عملية صنع اتخاذ القرارات في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،

وإذ تضع في اعتبارها أنه من الضروري توسيع الإمكانات ، بالنسبة للرجل والمرأة على حد سواء ، للجمع بين واجبات الوالدين والاعمال المنزلية من ناحية والعمل المدفوع الأجر والأنشطة الاجتماعية من ناحية أخرى ،

وإدراكا منها لأنه لا ينبغي أن يكون دور المرأة في الحمل سببا في عدم المساواة والتمييز ، ولأن تنشئة الأطفال تتطلب تقاسم المسؤوليات فيما بين المرأة والرجل والمجتمع ككل ،

وإذ تعرب عن بالغ تقديرها لزيادة مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومساهمتها فيها ،

١ - تناشد جميع الحكومات ، والمنظمات الدولية ، والمنظمات غير الحكومية أن تعترف في أنشطتها بأهمية جميع الجوانب المترابطة لدور المرأة في المجتمع - بوصفها أما ، وبوصفها مشاركة في التنمية الاقتصادية ، وبوصفها مشاركة في الحياة العامة - دون التقليل من شأن أي دور منها ؛

٢ - تطلب إلى جميع الحكومات تشجيع التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تكفل للمرأة المشاركة في جميع مجالات العمل ، والتساوي في الأجر عن الأعمال المتساوية في القيمة ، والفرص المتكافئة في التعليم والتدريب الفني والمهني ، مع مراعاة ضرورة الجمع بين جميع جوانب دور المرأة في المجتمع ؛

٣ - تناشد الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تعمل على تشجيع الظروف التي تمكن المرأة من المشاركة كشريك متكافئ مع

الرجل في الحياة العامة والسياسية ، وفي عملية اتخاذ القرارات على جميع المستويات وفي ادارة مختلف مجالات الحياة في المجتمع ؛

٤ - تطلب الى الحكومات أن تعترف بها للأمم من مركز خاص وأهمية اجتماعية وأن تتخذ ، في نطاق قدراتها وظروفها الخاصة ، جميع التدابير اللازمة لتعزيز حمايتها ، بما في ذلك اجازة الامومة المدفوعة الاجر ، وتأمين وظيفة الام للفترة اللازمة ، بحيث يسمح للمرأة ، اذا رغبت ، بالقيام بدورها كام ، دون الإضرار بأنشطتها المهنية والعامة ؛

٥ - تتأشد الحكومات أن تشجع إنشاء المرافق الملائمة لرعاية الطفل وتعليم الاطفال كوسيلة للجمع بين الوالدية والأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها ، وبذا تقدم المساعدة للمرأة للاندماج في مجتمعاتها إدماجاً كاملاً ؛

٦ - تقرر أن تنظر في مسألة دور المرأة في المجتمع في دورتها الحادية والأربعين في اطار بند عنوانه "الاستراتيجيات المرتقبة للنهوض بالمرأة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠".

مشروع القرار الثاني

مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين

إن الجمعية العامة ،

إذ تؤكد الهدد النبيل الوارد في ميثاق الأمم المتحدة والمتمثل في حفظ السلم والامن في العالم ، وما عبرت عنه الدول الاعضاء في الأمم المتحدة فيه من تصميم على إنقاذ الاجيال الحاضرة والمقبلة من ويلات الحرب ،

وإذ تشير الى أن المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، المعقود في نيروبي في الفترة من ١٥ الى ٢٦ تموز / يوليه ١٩٨٥ ، أكد لدى إعماده استراتيجيات نيروبي المرتقبة للنهوض بالمرأة (٦) ، أهمية مشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين ،

.../...

وإقتناعاً منها بأن إعلان الجمعية العامة ، في قرارها ٣/٤٠ المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٥ ، عام ١٩٨٦ سنة دولية للسلم من شأنه أن يوفر دوافع جديدة لصون السلم والأمن الدوليين ،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٦٣/٣٧ المؤرخ في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، الذي أصدرت فيه الإعلان المتعلق بمشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين ،

وإذ تشير إلى قرارها ١٢٤/٣٩ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، الذي رجت فيه من لجنة مركز المرأة أن تنظر في ماهية التدابير التي قد تلزم لتنفيذ الإعلان ،

ورغبة منها في تشجيع مشاركة المرأة بشكل نشط في تعزيز السلم والأمن والتعاون على الصعيد الدولي ،

وإقتناعاً منها بالحاجة إلى بذل المزيد من الجهود للقضاء على أوجه التمييز التي لاتزال قائمة ضد المرأة في كل ميدان من ميادين النشاط الإنساني ،

وإذ تدرك الحاجة إلى تنفيذ أحكام الإعلان ،

١ - تعرب عن تميمها على تشجيع إشراك المرأة بصورة كاملة في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية للمجتمع وفي الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والتعاون الدوليين ؛

٢ - تناشد جميع الحكومات إتخاذ التدابير اللازمة للتطبيق العملي لمبادئ وأحكام الإعلان المتعلق بمشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين ؛

٣ - تدعو جميع الحكومات إلى القيام بالدعاية على نطاق واسع للإعلان ولتنفيذه ؛

٤ - ترجو من الأمين العام أن يواصل إتخاذ الخطوات الملائمة لكفالة الدعاية للإعلان ؛

.../...

٥ - تدعو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومنظمة المحة العالمية وغيرها من الهيئات المختصة في منظومة الأمم المتحدة الى دراسة التدابير الملائمة لتنفيذ الإعلان ؛

٦ - ترجو من لجنة مركز المرأة أن تنظر فيما قد يلزم من تدابير لتنفيذ الإعلان في إطار الإستراتيجيات المرتقبة للنهوض بالمرأة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠ ؛

٧ - تقرر أن تنظر في مواصلة تنفيذ الإعلان في دورتها الحادية والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، بإعتبار ذلك بنداً فرعياً من بند معنون "الاستراتيجيات المرتقبة للنهوض بالمرأة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠" .

مشروع القرار الثالث

منع البغاء

إن الجمعية العامة ،

وقد نظرت في تقرير المقرر الخاص بشأن موضوع مكافحة الاتجار بالأشخاص وإستغلال بغاء الغير ، الذي أعد عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠/١٩٨٢ المؤرخ في ٤ أيار/مايو ١٩٨٢ (٩) ،

وإذ تشير الى قرارها ١٠٧/٢٨ المؤرخ في ١٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠/١٩٨٢ المؤرخ في ٢٦ أيار/مايو ١٩٨٢ وكذلك الى التقرير الختامي للمؤتمر العالمي لإستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة ، المعقود في نيروبي في الفترة من ١٥ الى ٢٦ تموز/يوليه ١٩٨٥ (١٠) ،

(٩) E/1983/31 .

(١٠) A/CONF.116/28 ومن Corr.1 الى 4 .

وإذ ترى أن مكافحة الإتجار بالأشخاص وإستغلال بغاء الغير يتطلب القيام بعمل منسق في ثلاثة مجالات هي منع القوادة بجميع أشكالها ، والمعاقبة عليها ، والتضامن من أجل تيسير إعادة تأهيل ضحاياها إجتماعيا ،

١ - تهنئ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمنظمة العالمية للسياحة ، على ما شرعت في إتخاذه من إجراءات تنفيذًا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠/١٩٨٣ ،

٢ - تدعو مرة أخرى المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى النظر في مسألة الإتجار بالأشخاص وإستغلال بغاء الغير ، في مجموعها ، في دورته العادية الاولى لعام ١٩٨٦ في إطار البند المتعلق بحقوق الإنسان في جدول الاعمال وكذلك في التقارير التي طلبها المجلس في قراره ٣٠/١٩٨٣ ،

٣ - تدعو الفريق العامل المعني بالرق التابع للجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات الى إحالة تقريره الى لجنة مركز المرأة في دورتها التالية ،

٤ - ترحو من الامين العام أن يعجل نشر التقرير الخاص بمكافحة الإتجار بالأشخاص وإستغلال بغاء الغير الذي أعد عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٠/١٩٨٣ ، بوصفه وثيقة من وثائق الأمم المتحدة .

مشروع القرار الرابع

مندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى قرارها ١٣٥/٣٩ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٥ ، الذي قررت فيه ، في جملة أمور ، مواصلة أنشطة صندوق التبرعات لعقد الامم المتحدة للمرأة عن طريق إنشاء كيان منفصل محدد المعالم يرتبط ، مع احتفاظه باستقلاله الذاتي ، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ،

.../...

وإن تحيط علماً بمقرر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ٢٣/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، فضلا عن المقرر ٧/١٩٨٥ المؤرخ في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٥ الذي يرجو فيه مجلس الإدارة من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يستعين بخبرة الصندوق في وضع استراتيجية تنفيذ داخلية لتعزيز قدرة البرنامج على معالجة قضايا المرأة في مجال التنمية ، بحيث تحدد تلك الاستراتيجية أهدافا يمكن التحقق منها ، وإطارا زمنيا للتنفيذ ،

وإن تسلم بأولويات الصندوق الشئانية ، من حيث قيامه بدور حَفَاز يهدف الى ضمان الاشتراك الملائم للمرأة في الأنشطة الإنمائية الرئيسية ، بأكبر قدر ممكن في مراحل ما قبل الاستثمار ، ودعمه للأنشطة التي تغيد المرأة بشكل مباشر بما يتماشى مع الأولويات الوطنية والاقليمية ،

وإن تضع في اعتبارها الأنشطة الابتكارية والتجريبية للصندوق الموجهة نحو تعزيز القدرات المؤسسية الحكومية وغير الحكومية لضمان استفادة المرأة من موارد التعاون الإنمائي ، ومشاركتها الكاملة ، على جميع الصعد ، في عملية التنمية ،

وإن تؤكد أن الهدف المشترك للمسالتين العامتين ، التنمية واستفادة المرأة من الموارد الانمائية ، هو تهيئة الأوضاع التي تساعد على تحسين نوعية الحياة للجميع ،

وإن تدرك ما يتمتع به الصندوق من صلات واسعة مع الحكومات ، والتجمعات النسائية الوطنية ، والمنظمات غير الحكومية ، ومعاهد الابحاث النسائية ، الى جانب تعاونه الوثيق مع الوكالات الإنمائية التابعة للأمم المتحدة ، بما في ذلك اللجان الاقليمية ،

وإن تؤكد من جديد أن المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة ، والتنمية ، والسلام ، المعقود في نيروبي في الفترة من ١٥ الى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٥ ، لدى اعتماده للاستراتيجيات المرتقبة للنهوض بالمرأة^(٦) ، قد أبرز ضرورة تعزيز دور المرأة في البرامج الإنمائية الوطنية والدولية ،

وإذ تحيط علما بتقرير اللجنة الاستشارية المعنية بالصندوق عن دورتها السابعة عشرة والثامنة عشرة (١١) ،

وإذ تحيط علما أيضا بتقرير الأمين العام (١٢) ،

١ - تعرب عن ارتياحها لان إنشاء صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة الذي يرتبط ، مع احتفاظه باستقلاله الذاتي ، ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، قد تم في التاريخ المستهدف المتفق عليه وهو ١ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، وفقا للترتيبات المبينة في القرار ١٢٥/٣٩ ؛

٢ - توافق على الاسم التالي : "صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة" وصيغته المختصرة "يونيفم" (UNIFEM) بوصفه الاسم الجديد للصندوق ، وفقا لما اقترحته اللجنة الاستشارية المعنية بصندوق التبرعات لعقد الأمم المتحدة في دورتها السابعة عشرة وفقا للفقرة ٤ من القرار ١٢٥/٣٩ ؛

٣ - تلاحظ مع الارتياح الخطوات التي يجري اتخاذها لتنفيذ القرار ١٢٥/٣٩ ، فضلا عن الالتزام الذي أعرب عنه مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بضمن اشتراك المرأة المناسب في الأنشطة الإنمائية الرئيسية ؛

٤ - تؤكد على الحاجة الى اقامة علاقات عمل وثيقة ومستمرة بين الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وهيئات منظومة الأمم المتحدة وأجهزتها ومؤسساتها والوكالات الأخرى المعنية بقضايا المرأة وبالتعاون الإنمائي ؛

٥ - تعرب عن تقديرها للتبرعات المقدمة الى الصندوق من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، والأفراد ، حيث أنها تؤدي دورا حيويا في المحافظة على السلامة المالية للصندوق وفعالية أعماله وزيادتهما ؛

(١١) انظر A/40/727 و Corr.1 ، الفرع السادس .

(١٢) A/40/727 ، و Corr.1 .

٦ - تحث الحكومات على مواصلة تبرعاتها للصندوق ، وزيادتها حيثما يكون ذلك ممكنا ، وتطلب الى الحكومات التي لم تنظر بعد في أمر التبرع للصندوق ، أن تفعل ذلك ، لكي يتمكن الصندوق من زيادة دعمه للطلبات ذات الاحقية التي يتلقاها من أجل الحصول على المساعدة التقنية ؛

٧ - ترجو من اللجنة الاستشارية أن تواصل مراقبة عملية تنفيذ الترتيبات الجديدة لإدارة الصندوق ، على النحو المبين في القرار ١٢٥/٣٩ ؛

٨ - ترجو من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم الى مجلس إدارة البرنامج تقريراً سنوياً عن عمليات الصندوق وإدارته وميزانيته مع مراعاة الآراء التي تشير بها اللجنة الاستشارية ؛

٩ - ترجو أيضا من مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقدم ، عن طريق الأمين العام ، تقريراً الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين عن أنشطة الصندوق وفقاً للقرار ١٢٥/٣٩ .

مشروع القرار الخامس

إدماج اهتمامات المرأة في برامج عمل اللجان الإقليمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى قرارها ١٢٧/٣٩ المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، وبمقتضى خاصة ، الى ما اشار اليه من ادماج شواغل المرأة في برنامج العمل الشامل لكل لجنة من اللجان الإقليمية ، وجعل وظائف الموظفين من الرتب العالية في برنامج المرأة وظائف نظامية ،

واقترناعا منها بأن هناك حاجة الى بذل مزيد من الجهود لضمان النظر على نحو كاف في شواغل المرأة في إطار اللجان الإقليمية ،

وإذ تسلّم بأهمية ما يمكن أن يسهم به الموظفون من الرتب العالية في برامج المرأة في إدماج المرأة في التنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي ،

.../...

١ - تحيط علما على النحو الواجب بتقرير الأمين العام عن التدابير التي اتخذتها اللجان الإقليمية لإدماج شواغل المرأة على جميع المستويات في برامج العمل الشاملة الخاصة بهذه اللجان وإنشاء وظائف لموظفين من الرتب العالية في برامج المرأة^(١٣) ؛

٢ - تعرب عن القلق العميق إزاء ما أبدته اللجان الإقليمية من استجابة غير كافية للحاجة إلى إدماج اهتمامات المرأة في السياسات والبرامج الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بهذه اللجان ؛

٣ - تؤكد أن مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية وكذلك في التنمية الاجتماعية ضرورية لرفاه المجتمع ؛

٤ - تدعو الأمناء التنفيذيين للجان الإقليمية الخمس أن يقترحوا على مجالس إداراتهم التدابير التي تستهدف إعادة تقييم جميع برامج العمل الفردية من أجل إدماج شواغل المرأة على جميع المستويات في برامج عملها الشاملة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، على أن تؤخذ في الاعتبار أدوار ومسؤوليات اللجان الإقليمية في مجال تطوير وتنفيذ الخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة المتعلقة بالمرأة والتنمية^(١٤) واستراتيجيات نيروبي المرتقبة للنهوض بالمرأة^(٦) ؛

٥ - ترجو من الأمين العام أن يأخذ في اعتباره الدور الهام الذي تقوم به اللجان الإقليمية في تعزيز النهوض بالمرأة لدى صياغتها للخطة المتوسطة الأجل على نطاق المنظومة المتعلقة بالمرأة والتنمية ، ولدى تنفيذها للاستراتيجيات المرتقبة ؛

٦ - ترجو أيضا من الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين تقريرا بشأن ما يلي :

(١) التقدم المحرز في تنفيذ الفقرتين ٥ و ٦ من قرارها ١٣٧/٢٩ ؛

(١٣) A/40/838 .

(١٤) أنظر E/1985/45 .

(ب) التدابير التي تقترحها اللجان الاقليمية الخمى لإدماج شواغل المرأة على جميع المستويات في برامج عملها الشاملة لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ طبقا لما هو وارد في الفقرة ٤ أعلاه .

مشروع القرار السادس

الخبرات الوطنية المتصلة بتحسين حالة المرأة
في المناطق الريفية

ان الجمعية العامة ،

إذ تشير الى استراتيجيات نيروبي المرتقبة للنهوض بالمرأة ، التي اعتمدها المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ^(٦) ،

وإذ تعيد الى الازهان قراراتها ١٤/٣٤ المؤرخ في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٩ و ٥٩/٣٧ المؤرخ في ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٢ و ١٣٦/٣٩ المؤرخ في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٤ بشأن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية ،

وإذ تؤكد من جديد الامة التي يعلّقها برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الامم المتحدة للمرأة ^(٥) وإتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ^(١٥) على ضرورة تحسين مركز المرأة وتأمين مشاركتها الكاملة في عملية التنمية بوصفها عاملا من عوامل التنمية ومستفيدة منها ، على السواء ،

وإذ تسلّم بالضرورة العاجلة لاتخاذ تدابير اضافية ملائمة تهدف الى زيادة تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية ،

وإقتناعا منها بأن القضاء على الفصل العنصري وجميع أشكال التمييز العنصري والاستعمار والاستعمار الجديد والعدوان والإحتلال الاجنبي والسيطرة الاجنبية هو أمر أساسي لزيادة تحسين حالة المرأة الريفية ،

(١٥) القرار ١٨٠/٣٤ ، المرفق .

وإذ تضع في إعتبارها أن تعزيز السلم والتعاون الدوليين هو أحد العوامل التي تساهم في زيادة تحسين حالة المرأة الرييفية ،

١ - تحيط علما بتقرير الحلقة الدراسية الاقليمية المعنية بالخبرات الوطنية المتمثلة بتحسين حالة المرأة في المناطق الرييفية ، والتي عقدت في فيينا في الفترة من ١٧ الى ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ وكذلك بتجميع الملاحظات والتعليقات التي أدلت بها الدول الاعضاء ^(١٦) ؛

٢ - تطلب الى الحكومات أن تضع وتنفذ ، كجزء من الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ، برامج خاصة شاملة لتحسين حالة المرأة في المناطق الرييفية وأن تنشئ آليات لرصد وتقييم هذه البرامج بمشاركة المرأة نفسها ؛

٣ - ترجو من المؤسسات والمناديق المعنية بمنظومة الأمم المتحدة أن تولي اهتماما أكبر باحتياجات المرأة الرييفية ، وأن تساعد الدول الاعضاء ، وعلى الأخص البلدان النامية ، في تنفيذ سياساتها وبرامجها الوطنية الرامية الى النهوض بالمرأة الرييفية ؛

٤ - ترجو من الأمين العام أن يعمد بالتشاور مع الدول الاعضاء تقريرا شاملا عن المركز الراهن لحالة المرأة الرييفية وعن إحتتمالات تحسينها مع إيلاء إهتمام خاص ، في جملة أمور ، الى ما يلي :

(أ) مشاركة المرأة الرييفية في الحياة الاجتماعية - الاقتصادية والحياة السياسية ؛

(ب) المسائل المتعلقة بممارسة المرأة الرييفية لحقوقها ؛

(ج) دور التعاونيات الزراعية في تحسين حالة المرأة ؛

(د) الإصلاح الزراعي وعلى الأخص لصالح المرأة الرييفية بهدف تحسين حالتها ؛

(١٦) أنظر A/40/239 و Add.1 .

(هـ) القضاء على الأمية في صفوف المرأة الريفية والإرتقاء بمستواها التعليمي ؛

(و) مساعدة المرأة الريفية في تحسين حالتها ؛

٥ - ترجو أيضا من الأمين العام أن يقدم التقرير الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

مشروع القرار السابع

الإعراب عن التقدير لحكومة وشعب كينيا بمناسبة انعقاد المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام

إن الجمعية العامة ،

إذ تأخذ في إعتبارها أهمية ونتائج المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام ، المعقود في نيروبي في الفترة من ١٥ الى ٢٦ تموز / يوليه ١٩٨٥ ،

تعرب عن بالغ تقديرها لحكومة وشعب كينيا لاستضافتهم المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام .

مشروع القرار الثامن

تنفيذ استراتيجيات نيروبي المرتقبة
للنهوض بالمرأة

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير الى قرارها ٣٥٢٠ (د - ٣٠) المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ الذي أعلنت فيه تسمية الفترة من عام ١٩٧٦ الى ١٩٨٥ "عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام" ،

.../...

وإذ تظع في اعتبارها اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة^(١٥) ، التي اعتمدت في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ والتي أصبحت نافذة في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨١ ،

وإذ تشير أيضا الى المبادئ والاهداف الواردة في إعلان مكسيكو بشأن مساواة المرأة ومساهمتها في التنمية والسلام^(٣) ، وفي خطة العمل العالمية لتنفيذ أهداف السنة الدولية للمرأة^(١٧) ، وفي برنامج العمل للنصف الثاني من عقد الأمم المتحدة للمرأة^(١٥) ،

وإذ تظع في اعتبارها قراراتها ٣٢٠١ (د - ٦) و ٣٢٠٢ (د - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والذين يتضمنان الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وقرارها ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ الذي يتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وقرارها ٣٢٦٢ (د - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ بشأن التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، وقرارها ٢٥٤٢ (د - ٢٤) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩ الذي صدر فيه إعلان التقدم والانماء في الميدان الاجتماعي ،

وإذ تظع في اعتبارها كذلك توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في نص الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الانمائي الثالث الواردة في قرارها ٥٦/٢٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، لا سيما فيما يتعلق بتنفيذ أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة في إطار هذه الاستراتيجية ،

وإذ تشير أيضا الى قرارها ٦٣/٢٧ المؤرخ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ الذي أصدرت فيه الإعلان المتعلق بمشاركة المرأة في تعزيز السلم والتعاون الدوليين ،

(١٧) تقرير المؤتمر العالمي للسنة الدولية للمرأة ، مكسيكو ، ١٩ حزيران/يونيه - ٢ تموز/يوليه ١٩٧٥ (منشور الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.76.IV.1) ، الفصل الثاني ، الفرع ألف .

وإذ تشير كذلك الى قرارها ٢٩/٣٩ المؤرخ في ٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ،

وإذ تشير الى قرارها ١٣٦/٣٥ المؤرخ في ١١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٠ الذي قررت فيه أن تعقد في عام ١٩٨٥ مع ختام العقد ، مؤتمرا عالميا لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة ،

وإدراكا منها للاسهام الكبير والبناء من جانب لجنة مركز المرأة بوصفها الهيئة التحضيرية للمؤتمر ، والوكالات المتخصصة واللجان الإقليمية والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، والدول الاعضاء والمنظمات غير الحكومية ، في الأعمال التحضيرية للمؤتمر ،

وإدراكا منها للمساهمة المستمرة التي يقدمها محفل المنظمات غير الحكومية من أجل النهوض بالمرأة ،

واقترانها منها بأن ادماج المرأة الكامل في جميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني هو أمر أساسي اذا أريد التغلب على العقبات التي تواجه تحقيق مقاصد وأهداف العقد ،

وقد نظرت في تقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلام (١٠) ،

واقترانها منها بأن المؤتمر ، باعتماده للاستراتيجيات المرتقبة من أجل النهوض بالمرأة ، قد أسهم اسهاما هاما وايجابيا في تحقيق أهداف العقد ، ووضع إطارا لسياسة النهوض بمركز المرأة حتى سنة ٢٠٠٠ ،

واقترانها منها أيضا بأن المؤتمر قد أسهم اسهاما هاما وبناءا ، بتقييمه للتقدم المحرز والعقبات التي تواجه تنفيذ أهداف العقد وبإعداده واعتماده لاستراتيجيات من أجل النهوض بمركز المرأة في السنوات الخمس عشرة المقبلة ،

وإذ تشدد على أن المسؤولية الأولى عن تنفيذ الاستراتيجيات المرتقبة خلال الفترة ١٩٨٦ - ٢٠٠٠ تقع على عاتق كل بلد بمفرده ، لأن المقصود بها أن تكون مبادئ توجيهية لعملية تكيف مستمر مع حالات مختلفة ومتغيرة بسرعات وبأساليب تحددها الأولويات الوطنية العامة التي ينبغي أن تفرد مرتبة عالية لمسألة إدماج المرأة في التنمية ،

وإذ تؤكد من جديد أن تحقيق مساواة المرأة في الحقوق على جميع المستويات وفي جميع مجالات الحياة سوف يسهم في تحقيق السلم العادل والداائم والتقدم الاجتماعي وفي احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، وأن دمج المرأة في صلب عملية التنمية لا يتطلب الالتزام على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي فحسب ، وإنما يتطلب أيضا دعما ماليا وتقنيا مستمرا مثلما يتطلب إقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد ،

وإذ ترى أن تترجم فورا الاستراتيجيات المرتقبة الى اجراءات محددة من جانب الحكومات حسب مقتضيات أولوياتها الوطنية العامة ، ومن جانب مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية بما في ذلك التنظيمات النسائية ،

واقترعا منها بأهمية اتخاذ اجراءات تكفل التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة بأسرها من أجل وضع نهج شامل ومتكامل للقضايا الحاسمة في النهوض بالمرأة ،

١ - تحيط علما مع الارتياح بتقرير المؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ^(١٠) ؛

٢ - تعتمد استراتيجيات نيروبي المرتقبة من أجل النهوض بالمرأة ^(٦) ؛

٣ - تؤكد أن تنفيذ هذه الاستراتيجيات ينبغي أن يؤدي الى القضاء على جميع أشكال التمييز بين المرأة والرجل والى ادماج المرأة ادماجا كاملا في عملية التنمية ، وهذا من شأنه أن يضمن المشاركة الواسعة للمرأة في الجهود الرامية الى تعزيز السلم والامن في العالم ؛

.../...

٤ - تعلن أن أهداف عقد الأمم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، والموضوعات الفرعية ، العمل والصحة والتعليم لا تزال صحيحة ؛

٥ - تطلب إلى الحكومات تخصيص موارد كافية واتخاذ تدابير مناسبة فعالة لتنفيذ الاستراتيجيات المرتقبة على سبيل الأولوية العليا ، بما في ذلك إقامة أو تعزيز الأجهزة الوطنية ، حسب الاقتضاء ، لتشجيع النهوض بالمرأة ، ولرصد تنفيذ هذه الاستراتيجيات بقصد تأمين إدماج المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية ، والاجتماعية والثقافية في بلدانها ادماجا كاملا ؛

٦ - تطلب كذلك إلى جميع حكومات الدول الأعضاء أن تعين نساء في مناصب يشترك شاغلوها في عملية اتخاذ القرارات ، مع مراعاة اسهام المرأة في التنمية الوطنية ؛

٧ - تدعو الحكومات ، عند إعداد وتقييم الخطط وبرامج العمل الوطنية ، إلى تضمين هذه الخطط أهدافا قابلة للقياس بقصد التغلب على العقبات التي تقف أمام النهوض بالمرأة ، وتدابير لإشراك المرأة في عملية التنمية على قدم المساواة مع الرجل بوصفها عنصرا فيها وطرفا مستفيدا منها ، وإلى استعراض آثار السياسات والبرامج الانمائية على المرأة ؛

٨ - تدعو المنظمات الحكومية ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية إلى اعطاء أولوية عليا لتنفيذ الاستراتيجيات المرتقبة ، وخاصة لتأمين ادخال استراتيجيات لتعزيز مشاركة المرأة كعامل ومستفيدة على قدم المساواة مع الرجل في السياسات والبرامج القطاعية للتنمية ؛

٩ - تحث جميع الحكومات على الاسهام في تعزيز التنسيق المؤسسي في مناطقها الاقليمية ودون الاقليمية ، بغية وضع ترتيبات تعاونية ووضع نهج لتنفيذ الاستراتيجيات المرتقبة على تلك الاعددة ؛

١٠ - تحث جميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك اللجان

الاقليمية وجميع الوكالات المتخصصة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتأمين بذل جهد متضافر ومتواصل لتنفيذ أحكام الاستراتيجيات المرتقبة بقصد تحقيق تحسن كبير في مركز المرأة بحلول عام ٢٠٠٠ وتأمين قيام جميع المشاريع والبرامج بمراعاة الحاجة الى ادماج المرأة واهتماماتها ادماجاً كاملاً ؛

١١ - ترجو من الامين العام والوكالات المتخصصة وهيئات منظومة الامم المتحدة أن تنشئ مراكز تنسيق ، حيثما تكون غير موجودة بالفعل ، بشأن قضايا المرأة في جميع قطاعات أعمال مؤسسات منظومة الامم المتحدة ؛

١٢ - تحث لجنة التنسيق الادارية على اجراء استعراض دورى لتنفيذ الاستراتيجيات المرتقبة على صعيد المنظومة ككل ، وعلى أن تعقد بانتظام اجتماعات مشتركة بين الوكالات بشأن المرأة ، وذلك في إطار لجنة التنسيق الادارية ؛

١٣ - تؤكد الدور الرئيسي للجنة مركز المرأة في مجال المسائل المتعلقة بالنهوض بمركز المرأة ، وتطلب اليها أن تعزز تنفيذ الاستراتيجيات المرتقبة الى سنة ٢٠٠٠ ، على اساس أهداف عقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، والمواضيع الفرعية ، وهي العمالة ، والصحة والتعليم ؛ وتحث جميع مؤسسات منظومة الامم المتحدة على التعاون مع اللجنة في مهمتها ؛

١٤ - ترجو من الامين العام أن يؤمن توفير خدمات الدعم التي تحتاج اليها لجنة مركز المرأة لكي تؤدي الدور الرئيسي المناط بها على نحو فعال ؛

١٥ - ترجو من الامين العام أن يدعو الحكومات ، ومؤسسات منظومة الامم المتحدة ، بما في ذلك اللجان الاقليمية ، والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية ، الى تقديم تقارير دورية ، عن طريق لجنة مركز المرأة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الأنشطة المضطلع بها على كافة الاصعدة لتنفيذ الاستراتيجيات المرتقبة ؛

١٦ - ترجو من الامين العام ، لدى إعداد التقرير بشأن نظام الابلاغ

.../...

المتكامل عن الاستعراض والتقييم الدوريين للتقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة لتقديمه الى لجنة مركز المرأة في دورتها الحادية والثلاثين ، كما هو مطلوب في مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٢٣/١٩٨٤ المؤرخ في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٤ ، أن يُضمّنه مقترحات بشأن وضع نظام للإبلاغ ييسر رصد تنفيذ الاستراتيجيات المرتقبة ، على الوجه المحدد في الفقرة ١٥ أعلاه ، على أن توضع في الاعتبار الخبرة المكتسبة أثناء العقد ، وآراء الحكومات ، والحاجة الى تفادي تكرار التزامات الإبلاغ الراهنة ، مع مراعاة الحاجة الى اجراء استعراضات قطاعية دورية متعمقة للتقدم المحرز والعقبات المصادفة في تنفيذ الاستراتيجيات المرتقبة الى سنة ٢٠٠٠ ؛

١٧ - توصي الامين العام بأن يعد تقريراً يقدم الى لجنة مركز المرأة في دورتها الحادية والثلاثين ، أخذاً في الاعتبار الملاحظات والتوصيات المحددة التي تبدي أثناء المناقشات في الدورة الاربعين ، خاصة المقترحات بشأن زيادة عدد الاعضاء وتواتر جلسات اللجنة ، ويتناول تدابير بديلة لتعزيز اللجنة في أداء وظائفها في أعقاب عقد الأمم المتحدة للمرأة ، وتوصي أيضاً أن تنقل توصيات اللجنة في هذا الصدد ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين ؛

١٨ - تؤكد من جديد دور مركز التنمية الاجتماعية والشؤون الانسانية بإدارة الشؤون الدولية الاقتصادية والاجتماعية ، وخاصة فرع النهوض بالمرأة ، بوصفه الامانة الفنية للجنة ، وبوصفه مركزاً لتنسيق شؤون المرأة ، وترجو من الامانة العامة أن تجمع وتنشر المعلومات عن الأنشطة المتصلة بتنفيذ الاستراتيجيات المرتقبة على صعيد المنظومة ككل ؛

١٩ - تحيط علماً مع الارتياح بتعيين المنسق المعني بتحسين مركز المرأة في الامانة العامة وفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٤٥/٣٩ المؤرخ في ١٨ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، وفي هذا السياق ، بأنه ينبغي للامين العام أن يستمر في تخطيط وتنفيذ اجراءات وبرامج ايجابية لتحسين مركز المرأة في الامانة العامة ورصد التقدم المحرز ؛

٢٠ - تطلب الى الامين العام ورؤساء الوكالات المتخمة وهيئات الأمم المتحدة الاخرى أن يضعوا أهدافاً جديدة خمسية السنوات على كل صعيد

.../...

للنسبة المئوية للنساء اللاتي يشغلن وظائف من الفئة الفنية وفي مراكز اتخاذ القرارات ، وفقا للمعايير التي وضعتها الجمعية العامة ، لا سيما معيار التوزيع الجغرافي العادل ، حتى يمكن تحقيق اتجاه تصاعدي واضح في تطبيق قرار الجمعية العامة ١٤٣/٣٣ المؤرخ في ٢٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٨ على عدد وظائف الفئة الفنية والوظائف في مراكز اتخاذ القرارات التي تشغلها المرأة بحلول عام ١٩٩٠ ، وأن يحددوا أهدافا أخرى كل خمس سنوات ؛

٢١ - ترحب بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٦/١٩٨٥ المؤرخ في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٥ والمتعلق بالمرأة والتنمية ، وإذ تلاحظ الأهمية الخاصة للفقرة ٤ من ذلك القرار ، توصي باتخاذ تدابير فورية لتأمين ادخال عـروض مشتركة بين القطاعات للبرامج المختلفة التي تتناول القضايا التي تهـم المرأة في الخطـط المقبلة المتوسطة الأجل للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والنظر في تنقيحات الخطط الجارية في ضوء نتائج المؤتمر ؛

٢٢ - ترجو من الأمين العام أن يأخذ في الاعتبار متطلبات الاستراتيجيات المرتقبة لدى إعداد الميزانية البرنامجية وبرنامج العمل لفترة السنتين ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ؛

٢٣ - تحث جميع المؤسسات المالية وجميع المنظمات والمؤسسات ومصارف التنمية ووكالات التمويل العامة الدولية والاقليمية ودون الاقليمية على التأكد من أن سياساتها وبرامجها تساعد على مشاركة المرأة بصورة كاملة في عملية التنمية بوصفها عنصرا فيها وطرفا مستفيدا منها ؛

٢٤ - تدعو الأمين العام الى أن يعمم تقرير المؤتمر على الدول الاعضاء ، وجميع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ، والمنظمات الحكومية الدولية ، والمنظمات غير الحكومية لضمان الإعلان عن الاستراتيجيات المرتقبة ونشرها على أوسع نطاق ممكن ، وتشجيع الحكومات على ترجمة هذه الاستراتيجيات الى اللغات الوطنية ؛

٢٥ - ترجو من الأمين العام ، ورؤساء جميع المؤسسات داخل منظومة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة أن يواظبوا على اعطاء أولوية عليا في برامجهم الاعلامية لنشر المعلومات الخاصة بالمرأة ، ولا سيما الاستراتيجيات

.../...

المرتقبة وترجو من الامين العام أن يرصد اعتمادا في الميزانية العادية للأمم المتحدة لاستمرار البرامج الإذاعية الاسبوعية الحالية المعنية بالمرأة ، مع اتخاذ الترتيبات اللازمة لتوزيعها باللفات المختلفة ، وذلك في ضوء التوصيات الواردة في هذه الاستراتيجيات ؛

٢٦ - ترجو أيضا من الامين العام أن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والاربعين عن التدابير المتخذة لتنفيذ هذا القرار ؛

٢٧ - تقرر أن توامل النظر في هذه المسائل في دورتها الحادية والاربعين تحت بند معنون "الاستراتيجيات المرتقبة من أجل النهوض بالمرأة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠" .
